والحدث ونسبته في زمان معين الى موضوع ما ففي كليته نظر بل هو باعتبار عام معناه كما
الحرف مما فكان لفظه من موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذا لفظ
ضرب موضوعة وهو ضنوعها لكل نسبة للحدث الى فاعل مخصوص ما فجعله من اقسام
اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل
مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالح للانتساب الى كل
منها فجاز نسبته الى خاص منه اي من كل واحد منها فيخبر به اي بالفعل باعتبار جزئه كان
ذلك عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب
الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه دون الحرف اذ يحصل مدلوله اي يتعقل مدلول الحرف
الذي هو تحصيله الذهني انما هو بما يحصل له اي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من
متعلقه واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يعقل لغيره فلا يكون مخبرا
به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك التنبيه العاشر في ضمير الغائب في كليته نظر فيما مل
وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او المتكلم او المخاطب موضوع لكل
من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم منه ان في كلية الضمير باعتبار توهم وضع كلي
واحد

واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغائب المذكر نظرا وفي
بعض النسخ في كليته وجزئيته نظر وجهه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه للضمير الغائب
كليا كما يكون جزئيا والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته مطلقا
محل نظر وتامل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمص انما عده من الم
الجزئيات نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من المعارف واعتبر
فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي
عشر المقصود من هذا التنبيه على تفرقة بين الاسماء التي تشابه الحرف في التزام ذكر
المتعلق وذلك ذو وفوق فان مفهوميهما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا
لا يستعملان الا في جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب
والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع لمجرد استعمالهما
في الجزئين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونا
ن كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصح ان
يحمل على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي وظهر التفرقة

Copyright © King Saud University